Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2025, VOL. 06, NO. 01, 112-124, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2025486

The impact of international economic sanctions on economic development: Iran is a model

Fawzia K. Aziz*
College of political sciences, University of Baghdad, Baghdad, Iraq
Fawzia.aljaf@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Article information:
Received: 03–07– 2024
Revised: 15–07– 2024
Accepted: 21–07– 2024
Published: 25–01– 2025

***Corresponding author:**
Fawzia K. Aziz*
Fawzia.aljaf@copolicy.uobaghdad.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The issue of international sanctions on Iran because of its nuclear program is one of the thorny and complex issues due to the differing positions of the countries of the region on the Iranian nuclear program and on the relations between Iran and the countries of the region, as well as the position of the United States of America, the most influential power in the file of this program.

The economic sanctions on Iran prompted the latter to continue its nuclear program and return to the arms race in many different forms and manifestations, but this led to a decline in Iran's economic capabilities, especially its financial ones, and a restriction on Iranian oil production as it constitutes the main and important resource along with gas in running the wheel of the energy economy, and a decrease in Iranian oil production. Economic growth and oil exports declined despite Iran adopting the so-called resistance economy or war economy based on smuggling. Iran also faces major political and security challenges in light of the risks surrounding it, in addition to increasing interference in its internal affairs due to the increasing number of expatriate workers in its societies. The pretext of labor-exporting countries to provide them with protection and incite political and religious conflicts, not to mention the fear of the outbreak of a direct military confrontation, which portends a humanitarian catastrophe with undesirable consequences. The most prominent results were the impact of international economic sanctions on the gross and real domestic product, economic development, and the high rate of inflation and unemployment, which made The Iranian economy is vulnerable to structural imbalances and the loss of its role in global economic activities.

Keywords: Economic sanctions, nuclear agreement, uranium enrichment, economic blockade, oil exports.

Conclusions:

The research reached several conclusions summarized as follows:

1. International economic sanctions are a tool of major powers' foreign policies, often used as an alternative to war, violence, or military campaigns with unpredictable outcomes.
2. The sanctions imposed on Iran aimed to curb uranium enrichment in its nuclear program, as it violated international law, to maintain global peace and security.
3. The sanctions significantly impacted Iran's GDP, real income, economic growth, inflation, and unemployment.
4. Oil has been central to Iran's economy since the revolution, leaving it vulnerable to structural imbalances under international sanctions.

5. Iran's rent-based economy heavily relies on oil revenues for budgetary needs, leading to crises during global oil price drops. If oil revenues fail to cover foreign payments, currency devaluation and cost-push inflation follow, worsened by central bank money printing.
6. U.S. sanctions targeted Iranian oil exports, which Iran countered by threatening to block the strategic Strait of Hormuz, vital for 80% of Iraqi, Saudi, Emirati, and Kuwaiti oil exports to energy-dependent countries like Japan, China, and India.
7. International sanctions failed to pressure Iran to change its policies or abandon its nuclear program, as it adopted a "resistance economy" relying on smuggling.

اثر العقوبات الاقتصادية الدولية على التنمية الاقتصادية ايران انموذجاً

فوزية خداكرم عزيز
كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق
Fawzia.aljaf@copolicy.uobaghdad.edu.iq

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 03–07– 2024
- تاريخ ارسال التعديلات: 15–07– 2024
- تاريخ قبول النشر: 21–07– 2024
- تاريخ النشر: 25–01– 2025

***المؤلف المراسل:**
فوزية خداكرم عزيز
Fawzia.aljaf@copolicy.uobaghdad.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:

يعد موضوع العقوبات الدولية على إيران بسبب برنامجها النووي من الموضوعات الشائكة والمعقدة لتباين مواقف دول المنطقة من البرنامج النووي الايراني وعلى العلاقات بين إيران ودول المنطقة وكذلك موقف الولايات المتحدة الامريكية القوة الاكثر تأثيراً في ملف هذا البرنامج.

فقد دفعت العقوبات الاقتصادية على ايران الى مواصلة الاخيرة برنامجها النووي والعودة الى سباق التسلح بأشكال وصور متنوعة عدة الا ان ذلك ادى الى تراجع القدرات الاقتصادية الايرانية سيما المالية منها والتضييق على الانتاج النفطي الايراني كونه يشكل المورد الرئيسي والمهم مع الغاز في تسيير عجلة اقتصاد الطاقة، وتقلص النمو الاقتصادي وتراجعت الصادرات النفطية على الرغم من انتهاج ايران ما يسمى باقتصاد المقاومة او اقتصاد الحرب القائم على التهريب ،كما تواجه ايران تحديات سياسية وامنية كبيرة في ظل المخاطر التي تحيط بها ، بالإضافة الى تزايد التدخل في الشؤون الداخلية لها بسبب تزايد اعداد العمالة الوافدة في مجتمعاتها وحجة الدول المصدرة للعمالة بتوفير الحماية لهم واثارة النزعات السياسية والدينية ، ناهيك عن خشية اندلاع مواجهة عسكرية مباشرة مما ينذر بكارثة انسانية غير محمودة العواقب، وكانت ابرز النتائج هو تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على الناتج المحلي الاجمالي والحقيقي، والتنمية الاقتصادية، وارتفاع نسبة التضخم والبطالة مما جعل الاقتصاد الايراني عرضة للاختلالات الهيكلية، وفقدان دورها في النشاطات الاقتصادية العالمية.

الكلمات المفتاحية: العقوبات الاقتصادية، الاتفاق النووي، تخصيب اليورانيوم، الحصار الاقتصادي، الصادرات النفطية.

المقدمة

تحتل ايران المرتبة الثانية عشر على مستوى العالم من حيث التنوع في اقتصادها بالنسبة لاقتصادات العالم والمرتبة الرابعة في انتاج النفط في العالم، وقد واجه هذا الاقتصاد تحديات عديدة بسبب تراكم العقوبات الغربية المفروضة على الجمهورية الاسلامية الايرانية بسبب برنامجها النووي فقد عملت كل من الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية والمنظمة الدولية للطاقة النووية على وضع الخطوط الحمراء على تلك البرامج وقامت بإجراءات مكثفة في التفتيش الدوري ووضع ضوابط مشددة على تلك الدول وادركت المنظمة الدولية ان ايران وصلت الخط الاحمر في انشطتها وبرامجها النووية ،مما ادى الى فرض عقوبات صارمة من قبل الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي، بالرغم من اجراء التحسينات الاقتصادية الايرانية وقوته واستقلاله، الا ان ذلك اثر سلباً على حياة المواطنين وتقسيماتهم الاجتماعية المتنوعة، فقد شملت العقوبات قطاعات عديدة شملت قطاع الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز، ومنع استيرادها من قبل الشركات الاوروبية مما اثر في ارتفاع كبير لنبة التضخم الاقتصادي وارتفاع الاسعار، وتدهور التومان الايراني امام الدولار مما شكل ازمة اقتصادية غير مسبوقة لكافة شرائح المجتمع الايراني، كما تم تجميد اصول افراد وشركات ايرانية، وحظر بيع الاسلحة وقطع الطائرات المدنية لطهران ووضع بنوك ايرانية على القائمة السوداء ومنع التعاملات المالية معها وحظر على البنك المركزي الايراني، مما يثبت تأثر الاقتصاد الايراني بتلك العقوبات وعليه فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول منه: مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية واشكالها، فيما تناول المبحث الثاني: تاريخ واساليب العقوبات الاقتصادية الدولية على ايران، اما المبحث الثالث فقد اشار الى اثر العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الايراني.

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من خلال:

1. ان العقوبات الاقتصادية الدولية تساهم في حفظ الامن والسلم الدوليين وقمع الاعتداءات العدوانية، من خلال وقف العلاقات والصلات الاقتصادية دون استخدام القوة المسلحة.

2. إذا كان البلد المعاقب اقتصادياً منفتحاً، كانت الخسائر الناتجة عن العقوبات أكبر، خاصة إذا كان اقتصاده يستند على مورد رئيسي ناتج عن التجارة بسلعة ما. اما في حالة الاقتصاد المنغلق فهو أكثر تحصناً تجاه العقوبات الاقتصادية، لأنه أكثر اعتماداً على انتاجه المحلي وأكثر اكتفاء.

هدف البحث:

يهدف البحث الى ما يلي:

1. التعرف على الاجراءات والاساليب التي اتبعها مجلس الامن ضد إيران ازاء استخدام الاخيرة لبرنامجها النووي، واشكال العقوبات التي صدرت.
2. التعرف على مجمل العقوبات الاقتصادية الدولية ضد إيران ومعرفة الاثار الاقتصادية المترتبة على فرض العقوبات الدولية وبالأخص العقوبات الامريكية على الاقتصاد الايراني.

اشكالية البحث

ان العقوبات الدولية لا سيما الامريكية منها ضد إيران لها اثار وخيمة على النشاط الاقتصادي في إيران، شملت اهم القطاعات الحيوية المؤثرة في إيران، واحدثت ازمات خانقة واثرت بشكل سلبي على مسائل النمو والتنمية الاقتصادية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الابقاء على الاتفاق النووي لأمريكا مع إيران والتعامل معها سيكثف التعاون والدبلوماسية واحتواء إيران وابقاء برنامجها تحت اشراف ومراقبة المجتمع الدولي، وعدم جدوى العقوبات الاقتصادية الدولية كحلول للضغط عليها او اجبارها للتراجع عن مواقفها وثنيها عن برنامجها النووي، وعدم جدوى الاجراءات المشددة مع إيران.

منهجية البحث:

لتحقيق الهدف من البحث تم الاستعانة بالمنهج التاريخي لدراسة الاحداث والظواهر عبر الرجوع الى الماضي، بالإضافة الى الاعتماد على المنهج الاستنباطي او الاستنتاجي من خلال الانطلاق من بداية واقعية ووصفية لموضوع البحث وجمع المعلومات والحقائق لأثبات فرضية البحث والتوصل لاستنتاجات مقبولة ومنطقية تخدم الهدف من البحث.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسات سابقة ذات الصلة، من عدة وجوه ومن هذه الدراسات:

1. دراسة(مثنى مرعي،2018)،"تركيا والعقوبات الامريكية على ايران تحولات الموقف ومحدداته"، حيث هدف تحديد اثار العقوبات الدولية السلبية، ليس على ايران فحسب وانما على دول المنطقة ومنها السعودية، وعلى مختلف المجالات السياسية والامنية والاقتصادية، لذلك يرى بضرورة تحجيم دور ايران المتنامي اقليمياً وتقليص نفوذها، حيث ستتاح لها الفرصة مع دول نفطية اخرى لزيادة مبيعاتهم من النفط لسد النفص الحاصل في السوق العالمية للنفط، وتعويض حصة ايران التي توقفها العقوبات الامريكية، واستنتج ان العقوبات الاقتصادية على ايران انعكس سلباً على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا وايران وباقي دول المنطقة، حيث يحظى النفط الايراني بأهمية كبيرة لدى تركيا، كونها تحصل عليه بأقل الاسعار مقارنة بأسعار السوق العالمية، حيث اصبحت ايران المورد الاكبر لتركيا، لهذا تسعى تركيا للتفاوض مع الولايات المتحدة الامريكية للحصول على استثناء من تطبيق العقوبات، لكي تستمر بتعاملها الاقتصادي مع ايران.
2. دراسة(الميالي، 2018)،"تداعيات العقوبات الامريكية ضد ايران على العراق وسبل المواجهة"، والغرض من هذه الدراسة توضيح الصلات السياسية والامنية والاقتصادية بين العراق وايران، والتي لا يمكن عزل تلك الصلات او التخلص منها بسهولة، فعملية التخادم المتبادل بين البلدين اصبحت واقع حال، واظهرت نتائج الدراسة ان العراق سيواجه زعزعة في استقراره في حال مارست امريكا الضغوطات في ملف العقوبات ضد ايران، مما تؤدي بنتائج عكسية على العراق، حيث ستقدم امريكا على معاقبة اي بنك عراقي او شخصية او مؤسسة تقوم بمعاملات وتحويلات مالية مع ايران.

المبحث الاول: مفهوم العقوبات الاقتصادية الدولية واشكالها

اختلف الفقهاء حول تحديد تعريف شامل لمفهوم العقوبات الاقتصادية ، فقد اعتبرها البعض بأنها وسيلة ضغط اقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية خارجية ، والبعض الاخر عدها تصرفاً يحمل الاذى والاكراه ، في حين ذهب اخرون الى عدها وسيلة للأضرار بمصالح الدولة التجارية والصناعية (الدين،2009:ص68)، ويمكن تعريفها بأنها رد فعل من قبل دولة تجاه دولة اخرى قامت بتصرف غير مقبول في نظرها فتجد سبباً باتخاذ عقوبة اقتصادية معينة تتجسد اما بتحديد او قطع العلاقات التجارية او المالية على الصعيد الرسمي بين الدولتين ، او هو اجراء اقتصادي يهدف الى التأثير على ارادة الدولة في ممارسة حقوقها وحملها على احترام التزاماتها الدولية بحيث تصبح قراراتها مطابقة للقانون الدولي (بو بكر،2008:ص12).

تتبع العقوبات الاقتصادية الدولية حرمان الدول المعاقبة من الامتيازات المالية والتجارية في اطار العلاقات الاقتصادية للدولة ، فالمحرك الاساس في تنمية الشعوب هو الاقتصاد والمحور الاساسي للنشاطات ، وجل ما تطمح اليه اي دولة هو التطور الاقتصادي لأنه سينعكس ايجاباً على كافة المجالات الاخرى السياسية والاجتماعية والثقافية (يوسف، 2013:ص25)، وتهدف العقوبات الاقتصادية الدولية الى حفظ الامن والسلم الدوليين عن طريق وسائل سلمية دون استخدام القوة العسكرية ، الا ان الصعوبة في المصطلح هو ان ميثاق

الامم المتحدة لم يستخدم هذا المصطلح مباشرة ، وانما توجد عدة مصطلحات تشير الى فكرة العقوبات مثل الاجراءات (المادة 39) ، او تدابير المواد (40، 41، 42) ، بينما اعتبر الفقهاء مصطلح الجزاء الدولي هو الانسب للتعبير عن العقوبات الدولية ، وبما ان العقوبات الاقتصادية ذات طابع دولي اي عقوبات دولية لذلك لا بد من تحديد مفهوم لمصطلح العقوبة او الجزاء الدولي لإضفاء نوع من الدقة (حرب، 2013:ص250).

ويجب التفريق بين مفهوم الجزاء الدولي والعقوبات الدولية فالجزاء لغة تأتي بمعنيين رئيسيين هما الثواب او العقاب(موسى، الصغير، 2016:ص324) ، ففي قوله تعالى :" ولنجزينهم احسن الذين كانوا يعملون " (سورة العنكبوت :الآية 7) ، تأتي الجزاء بمعنى الثواب ، اما قوله تعالى :" وكذلك نجزي الظالمين " (سورة الاعراف : الآية 41) فتأتي الجزاء بمعنى العقاب ، وقوله تعالى :" اليوم تجزى كل نفس بما كسبت " (سورة غافر : الآية 17) وردت متضمنة المعنيين الثواب والجزاء ، اما اصطلاحاً فيكتسب معنى الجزاء الايجابية كما هو الحال في المكافاة الدولية ، حيث ذهب الفقهاء الدوليين على اعتبار حصول دولة معينة على امتيازات معينة نتيجة انضمامها الى منتظم دولي جزآءاً ايجابياً ، وسلباً عند وقف عضوية دولة معينة في تنظيم دولي معين مما ينعكس على منع اقامة علاقات مع الدول الاخرى ، او عند توقيع جزاءات عسكرية او اقتصادية (رباح،1999:ص111)، اما في مجال القانون الدولي فان معنى الجزاء هو الضرر الذي يلحق بالدولة او بالمنظمة الدولية متى اخلت بحكم قاعدة انتهت الفئة المسيطرة على المجتمع الى مناسبة سنها ، فالجزاء الدولي هو النتيجة القانونية التي تترتب على الاعتداء والذي يتجلى في تطبيق الدولة لتدابير القسر(المجذوب،2006:ص37) .

وعرفت محكمة العدل الدولية الجزاء بأنها: "التدابير التي يتخذها المجلس طبقاً للمواد (39، 41، 42) من ميثاق الامم المتحدة ضد الدولة التي تنتهك او تهدد بانتهاك تعهداتها الدولية بشكل يهدد السلم والامن الدوليين "(الدراجي،2002: ص657).

وتعد نصوص ميثاق هيئة الامم المتحدة المرجع والاساس القانوني المباشر للعقوبات الاقتصادية الدولية بمادته (41) من الفصل السابع والتي تنص : (لمجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته ، ويجب ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً او كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية) اي ان العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة وفقاً لهذا النص تعد مشروعة بقوة القانون ، وعلى اعضاء الامم المتحدة تنفيذها (سليمان،2009:ص403).

واضافة الى المادة (41) يلتزم مجلس الامن بتطبيق احكام المواد (39) و(40) والتي تنص على الاجراءات التي تسبق اتخاذ العقوبات ، حيث نصت المادة (39) بأن مجلس الامن ما اذا كان وقع تهديد للسلم او الاخلال به ، او كان ما وقع عملاً من اعمال العدوان ، ويقدم توصياته او يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين (40) و (41) لحفظ السلم والامن الدوليين ، اما المادة (40) فقد جاء في سياقها (منعاً لتفاقم الموقف ، لمجلس الامن ان يقدم توصياته وينفذ تدابيره المنصوص عليها في المادة (39) ، وان يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً) (زهرة،2015:ص50).

نستخلص من ذلك ان الاساس القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية هو ميثاق الامم وبالتحديد الفصل السابع للمواد (39) و (40) و(41). ووفقاً لهذه المواد فأن مجلس الامن هو المختص الاول والاداة التنفيذية للأمم المتحدة، بفرض العقوبات كتدابير اكراه مشروعة لحفظ الامن والسلم الدوليين او اعادتها الى نصابها ضد دولة او مجموعة دول، وله ان يدعو ايضاً الى تطبيق عقوبات جماعية بموجب المادة (41) من الميثاق لكن يجب ان يحدد اولاً بموجب المادة (39) وجود حالة تهديد للسلم او خرق للسلام او عمل عدوان وعلى اعضاء الامم المتحدة التعهد بقبول قرارات المجلس وتنفيذها (الموسوي،2018: ص30).

وتتخذ العقوبات الاقتصادية الدولية اشكالاً متعددة تتمثل في:

اولاً: الحظر الاقتصادي

وهو من أخطر وسائل العقوبات الاقتصادية على الصعيد الدولي، لأنه يؤدي الى اهتزاز النظام الاقتصادي للدولة وحرمان الشعب من السلع التي يحتاجها فتنعدم الثقة في الحكومة فيؤثر سلباً في سياستها وبالتالي منعها من ارتكاب الفعل المخالف مجدداً، ويتضمن الحظر ايقاف تصدير سلعة او عدد من السلع او جميع السلع الى دولة معينة كعقوبة او وسيلة للضغط عليها وتستعمل الحظر دولة واحدة او مجموعة دول او المنظمات الاقليمية او الدولية. او ان الحظر هو منع ارسال الصادرات لدولة او عدة دول ، بحيث تقوم المنظمة بحث الدول على تحديد نوع المنتوج المحظور مثل الاسلحة والذخيرة والبترول ...الخ ، او يكون الحظر عاماً فيمنع اي عملية تصدير للسلعة الى الدولة الهدف مهما كان نوعها ، وقد يكون محدداً بفئة معينة من المواد ، كما يشمل الحظر المالي مثل وقف المساعدات والقروض الائتمانية ، تقوم به الدول القوية على الدول الضعيفة ، كما يشمل تجميد الارصدة المالية الخاصة بالدول المعاقبة(شعبان،2000:ص163) ، وطبق هذا الاجراء من قبل الولايات المتحدة الامريكية ضد ايران بعد حادثة الرهائن 1979.

ثانياً: المقاطعة الاقتصادية

وهو ايضاً من أخطر وأحدث الوسائل، لأنها تنطوي على تعليق التعامل الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدولة المستهدفة وعدم منحها الفرصة لاستيراد المواد الضرورية لها وعرقلة صادراتها، والحد من نشاطها الاقتصادي الدولي مما يؤثر سلباً على التوازن الاقتصادي للدولة مما يجعلها في حالة احتياج مستمر للتعاون الاقتصادي مما يؤدي الى خلل لا يمكن تداركه بسهولة،

نستخلص مما سبق ان المقاطعة هو رفض شراء السلع التي تنتجها دولة معينة ووقف العلاقات التجارية مع دولة معينة ومنع التعامل مع رعاياها بهدف الضغط عليها و رداً على ارتكابها اعمالاً عدوانية وتشمل المقاطعة الاقتصادية انواعاً قد

تكون فردية من جانب الدولة ذاتها كرد فعل انتقامي (الجنابي،2006: ص42) مثل ما قامت به كوبا بمقاطعة ووقف تجارتها مع امريكا، او قد تكون جماعية مثل المقاطعة التي مارسها الشعب الفلسطيني ضد بضائع الكيان الصهيوني 1936 في مرحلة الانتداب البريطاني.

ثالثاً: الحصار البحري والحربي

وتعد من الوسائل الفعالة لأحداث الخلل في النظام الاقتصادي، ويتم الحصار بقيام سفن اجنبية بتطويق موانئ الدولة المخالفة لمنع سفنها من المغادرة ومنع ايضاً دخول سفن اجنبية اخرى لهذه الدولة وامكانية حجزها ، ويتضمن الحصار البحري ايضاً قطع جميع العلاقات الاقتصادية والمالية ومنع المواصلات البحرية والبرية لسواحل واراضي العدو سواء بالدخول او الخروج ، اي ان الحصار البحري هو منع دخول او خروج السفن الى ومن الموانئ وشواطئ دولة معينة وحرمانها من الاتصال بالدول الاخرى عن طريق البحر لزعزعة اقتصادها ، وسمي هذا الحصار فيما بعد بالحصار السلمي او الحصار الاقتصادي دون اعلان حالة الحرب للضغط عليها وحملها تنفيذ التزاماتها الدولية (صيوان،2015:ص134).

اما الحصار الحربي فيتم فيه استخدام القوة العسكرية في التعامل مع السفن التابعة للدولة المعاقبة، وقد يصل الى احتجازها، ومن امثلة تطبيق الحصار كوسيلة فعالة لعقاب دولة خارجة على احكام القانون الدولي، الاجراءات التي فرضها مجلس الامن الدولي على العراق بموجب القرار 661 سنة 1990 وحملها الالتزام بالقرارات الدولية (كاتزمان،2013: ص65).

مما سبق يتضح الفرق بين الحصار السلمي والحصار الحربي، فالحصار السلمي او ما يعرف بالحصار الاقتصادي هو اجراء سلمي يطبق في وقت السلم ويطبق على سفن الدولة المحاصرة فقط، اما الحصار الحربي فهو اجراء ذو طابع عسكري يطبق في وقت الحرب على السفن الاجنبية.

رابعاً: نظام القوائم السوداء

وتعني اخراج اسماء الاشخاص او الشركات الذين لهم علاقات مع الدولة المخالفة في قوائم خاصة تعرف بالقوائم السوداء، بحيث يتم اعتبار هؤلاء الاشخاص او الشركات في حكم الدولة المخالفة، مما يعني تطبيق كل اجراءات المقاطعة عليهم حتى لا تحاول او تفكر في اقامة علاقات اقتصادية مع الدولة او الدول المخالفة، ومن الامثلة على هذا الاجراء، المقاطعة العربية للمنتجات الاسرائيلية ووضع الدول العربية قائمة سوداء تضم الشركات والافراد التي تتعامل معه (بشارة،2012: ص24).

المبحث الثاني: تاريخ واساليب العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتنامي قوة الامم المتحدة كمنظمة واسعة من دول العالم ، اتبعت الولايات المتحدة الامريكية اساليب عدة لتوجيه العقوبات ضد ايران ونجحت في تكوين اجماع غربي حول برنامج ايران النووي ، واقناع الدول الغربية واليابان بضرورة محاصرة ايران اقتصادياً من خلال فرض عقوبات قاسية (العمار،2001:ص24)،فقد فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات عدة ضد ايران ابتداء من نوفمبر 1979 عندما سيطر عدد من الطلبة الايرانيين على السفارة الامريكية واحتجزوا الرهائن من الامريكان داخلها ، ونتيجة لذلك اصدر الرئيس الامريكي (جيمي كارتر) الامر التنفيذي رقم (12170) الحظر الاقتصادي على ايران وتجميد نحو 12 مليار دولار من الاصول الايرانية بما فيها الودائع المصرفية والذهب وغيرها من الاصول الا ان هذه العقوبات رفعت في يناير 1981 بعد التوقيع على اتفاقية الجزائر ، حيث ساومت ايران الجانب الامريكي لتحرير الرهائن مقابل ذلك (ناظم،2000:ص183).

كما فرضت عقوبة اخرى عام 1987 في عهد الرئيس (رونالد ريغان) بسبب دعم إيران لخلايا الارهاب فتم حظر إيران ومنعها من مبيعات الاسلحة وجميع المساعدات الامريكية لها. واشتدت العقوبات في اذار 1995، حيث أصدر الرئيس الامريكي (كلينتون) الامر التنفيذي رقم (12957) والذي حظر فيها التجارة في صناعة النفط الايرانية، وفي ايار من نفس العام صدر الامر التنفيذي رقم (12959) والتي حظر فيها اي تجارة امريكية مع إيران، وانتهت بعد انتهاء الحرب بين العراق وإيران (حسين،2022: ص327).

وفرضت عقوبات اخرى في ديسمبر من عام 2006 بموجب قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم (1737) بسبب رفض إيران للامتثال لقرار المجلس رقم (1696) الذي طالبها بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم الامر الذي تخشى منه الحكومات الغربية في تطوير قدرة إيران على انتاج اسلحة نووية فيما اشارت إيران ان برنامجها مخصص للأغراض المدنية السلمية مثل انتاج الكهرباء واغراض طبية اخرى (حميد،2016: ص51)، وشملت العقوبات قيوداً على المعاملات البنكية.

وفي يونيو من عام 2007 أصدر الرئيس الامريكي (جورج بوش) الامر التنفيذي (13382) بمعاقبة إيران وتجميد اصول الافراد المرتبطين بالبرنامج النووي الايراني. كما احتوت تلك القرارات على عقوبات تدريجية شملت حظر بيعها معدات وتجهيزات محددة ممكن ان تدخل او تستفاد منها في برامجها النووية والصاروخية كما تضمنت حظر تقديم المساعدات الفنية والمادية وعدم الاستثمار في كل ما له علاقة بالبرامج النووية والصاروخية لإيران (السمهوري،2012: ص11).

وقدمت مجموعة (5+1) في حزيران 2008 اقتراحاً جديداً لإيران تضمن تعليق الاخيرة لأنشطتها المتعلقة بالتخصيب واعادة مقابل الاعتراف بحق ايران في تطوير البحوث وانتاج الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية وبما يتفق مع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية والتعامل مع البرنامج النووي الايراني بنفس الطريقة التي تعامل بها اي دولة غير حائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية (حسين،2018:ص87)، الا ان ايران لم ترد بالموافقة على تلك المقترحات ، مما اثار امتعاض دول الاتحاد الاوروبي ، لذا فرض الاتحاد الاوروبي في 30 تموز 2008 عقوبات على ايران الى جانب عقوبات مجلس الامن، حيث

اعطى الاتحاد الاوروبي تعليمات لمؤسساته المالية بفرض القيود على ائتمانات الصادرات الايرانية بالإضافة الى السماح للقوات البحرية للدول الاعضاء في الاتحاد بتفتيش البضائع المتجهة الى ايران ، وبعد رفض ايران الاذعان لقرارات مجلس الامن السابقة ، اصدر المجلس في 27 ايلول 2008 قراره المرقم 1835 الذي طالب ايران الامتثال وبدون تأخير لقرارات المجلس الا ان ايران لم تستجيب مرة اخرى لقرارات المجلس مما دفع المجلس بفرض عقوبات اوسع ضد ايران شملت فرض حظر على تصدير الاسلحة كما منعت الشركات من العمل مع صناعة الطاقة الايرانية وشدد العقوبات على قطاع الشحن الايراني(الانباري،2015:ص201) .

وفي عام 2009 جرت مناقشات في الولايات المتحدة لتنفيذ عقوبات اخرى مشددة ضد ايران مثل قانون العقوبات النفطية الايرانية المكررة ، وبالفعل اقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الامريكي القانون الشامل للعقوبات والمسائلة ، وكان القرار 1929 الذي صدر في حزيران 2010 هو القرار الفاصل الذي شمل منع مشاركة ايران في الانشطة المتعلقة بالصواريخ الباليستية وتشديد الحظر المفروض على الاسلحة ومنع المؤسسات المالية من العمل(مطلك،2010:ص85)، وهنا نجد التأثيرات السلبية في جانبي الاقتصاد والسياسة ليمتد سلباً في حسابات الجدوى السياسية لصناع القرار في البلد المعني مما يؤثر في المسار المرسوم وتغيير سياساتهم، ففرض الحصار النفطي على ايران بالإضافة الى الحصار البحري يقترن بمنع تصدير النفط وحظر الاستثمارات في قطاع النفط مما يؤثر في الهيكل التجاري للاقتصاد النفطي لان النفط يشكل سلعة التصدير الاول حيث يمثل 80% من الصادرات كما يمول تصدير النفط ما بين 40% الى 50% من ايرادات الدولة وان فرض الحصار سيفقدها جزء كبير من هذه الايرادات وايقاف الاستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة(النفط والغاز) سيؤديان الى تأثيرات شاملة على مجمل الاقتصاد الايراني، وسحب الاستثمارات في ايران لعام 2010 والذي وقع عليه الرئيس الامريكي(باراك اوباما) في الاول من تموز عام 2010 (الكناني،2018:ص27). وبعد الاتفاق النووي الذي تم عقده في ايران والدول الخمس (امريكا ، بريطانيا، المانيا ، فرنسا ، روسيا) في عهد اوباما عام 2015 والتي تعد خطوة مهمة في محاولة منها لاحتواء ايران وجعل برنامجها النووي تحت اشراف ومراقبة المجتمع الدولي ، الا ان تغيير الادارة الامريكية ووصول (دونالد ترامب) الى الحكم في الولايات المتحدة عام 2017 احدث تغييراً شاملاً في السياسة الامريكية والتوصل الى فكرة ضرورة الغاء الاتفاق النووي واعتبارها اسوء صفقة دخلت بها الولايات المتحدة مع اكبر دولة راعية للإرهاب واحد محاور الحروب والازمات في العالم من وجهة نظر امريكا (ياسين،2019:ص75)، ومما اثار المسألة قلقاً تعاظم المطالبات بإلغاء الاتفاق النووي هو قيام ايران اجراء اختبارات لصواريخ بالستية ، مما عدته امريكا خرقاً وانتهاكاً لبنود الاتفاق النووي ، فأدرك (ترامب) عدم جدوى الاتفاق النووي لأنه يمس الامن الاقليمي والدولي ،وانه لا بد من الحد من سلوك ايران المزعزع للاستقرار والامن .

وبعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي مع إيران في 8 ايار عام 2018، أعلن (ترامب) في سبتمبر 2019 عن نيته بفرض عقوبات على اي دولة تتعامل مع إيران او تشتري منها نفطاً، وفي 21 فبراير 2020 وضعت إيران على القائمة السوداء الخاصة بمجموعة العمل المالي.

كما اقر (ترامب) قيوداً على برنامج الصواريخ الباليستية الايرانية واجراء عمليات تفتيش مشددة في إيران بالأخص المنشآت العسكرية، والحد من الانشطة التي تعد انتهاكاً لحقوق الانسان، لذلك فأن معظم الدول الغربية لا تؤيد إيران امتلاكها التكنولوجيا النووية لان هذه الدول لديها حسابات استراتيجية تؤثر في مواقفها تجاه إيران فمثلاً نجد الصين وهي ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم وتستورد 30% من احتياجاتها النفطية في إيران، لذلك فأن اي حظر نفطي على إيران لا يحظى بقبول اغلبية الدول (علي، حسن،2022: ص65).

ومن اجل تخفيف العقوبات على ايران اعلنت كل من المانيا وفرنسا وبريطانيا في 31 كانون الثاني 2019 ، انشاء آلية دعم التبادل التجاري والتي عرفت اختصاراً (اينستكس) INSTEXوهي آلية خاصة لأغراض التبادل التجاري مع ايران من خلال فتح قناة تجارية لبنوك اوروبية ، ومن خلال الصادرات الايرانية الى اوروبا التي مكنها الاينستكس الحصول على ائتمانيات لعمليات الشراء من التجار الاوربيين وبالتالي الغاء التحويلات المصرفية التي قد تكون عرضة للعقوبات الامريكية ، الا ان امريكا انتقدت الاينستكس ووصفتها بأنها خطوة طائشة تقوي ايران وتخلق الفجوة والازمات بين اوروبا وامريكا ، لذا حث نائب الرئيس الامريكي (مايكل بنس) الدول الاوربية للانسحاب من الصفقة النووية الايرانية والانضمام الى الولايات المتحدة لتمارس ضغوطات اقتصادية ودبلوماسية ضد ايران ، ومع ذلك فان جميع الاجراءات المشددة كانت بلا جدوى واستمرت ايران بنشاطاتها وبرامجها النووية (عباس،2021:ص397).

مما سبق يتضح ان مجلس الامن اقر عقوبات مشددة على إيران للضغط الاقتصادي عليها واجبارها على الموافقة على عدم تخصيب اليورانيوم خشية امتلاكها قدرات حربية نووية، وعقد صفقة جديدة يمنعها من نشاطاتها النووية، الا ان تلك العقوبات لم تثني إيران عن مواقفها. واثرت تلك العقوبات على مجمل الحياة والنشاطات الاقتصادية المتمثلة بالصناعات الكبرى وقطاع النفط وتجميد ارصدة المؤسسات المالية ومنع الشركات الاخرى من التعامل مع المؤسسات المالية الايرانية وتركت اثاراً وخيمة وازمات خانقة وهو موضوع حديثنا للمبحث الثالث.

المبحث الثالث: أثر العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الايراني

تركت العقوبات الاقتصادية الموجهة ضد ايران، آثاراً سلبية على اقتصادها وعلى اوضاعها السياسية والاجتماعية الداخلية، حيث استهدفت العقوبات كل ما يعتبره المجتمع الدولي داعماً لتطوير برنامج ايران النووي وقدراتها العسكرية ، وفرضت الولايات المتحدة سلسلة عقوبات احادية الجانب ضد ايران

وهي عقوبات لم يتم ايقافها خلال اكثر من 30 عاماً ، كما تعرضت لعقوبات اوربية عام 2006 ، واخرى اممية (زهرة، مصدر سابق:ص57).وأيا كانت العقوبات فقد اثرت على اهم المؤشرات الاقتصادية المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي ومعدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة ، ويعكس الناتج المحلي الاجمالي القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات التي تم انتاجها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية للدولة خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة ولكون الناتج المحلي الاجمالي يمثل القيمة النقدية لكافة البضائع والخدمات (عباس، مصدر سابق،ص399)اي انه يشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني لذلك سنركز على هذا المؤشر الهام، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي الاسمي عام 2012 بالأسعار الجارية نحو (483,8) مليار دولار امريكي، وبالنسبة الى بيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في عام 2017 فقد انخفض نسبة الناتج المحلي الاجمالي الى (333,5) مليار دولار عام 2016 ، والجدول رقم (1) يوضح نسبة الناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2007- 2017 .

جدول رقم (1) اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الايراني للمدة (2007-2017) مليار دولار امريكي

ت	السنة	حجم الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)
1	2007	307,4
2	2008	350,5
3	2009	360,6
4	2010	419,1
5	2011	482,4
6	2012	383,8
7	2015	321,2
8	2016	333,5
9	2017	411,6

Sources: IMF, world Economic and Financial surveys, Regional Economic outlook, middle East, November, Asia, 2017, p89.

ويتضح من الجدول تأثير العقوبات الاقتصادية على الناتج المحلي الاجمالي في العام 2012 بسبب تشديد العقوبات الدولية على إيران وخاصة بعد انهيار اسعار النفط عام 2015.

كما تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الى المستوى السالب (- 1,9) وكما موضح في الجدول رقم (2)، وتحديدا عند مقاطعة الاتحاد الاوروبي لاستيراد النفط الايراني مما اعطى مؤشر خطير الى تأثر الاقتصاد الايراني بعوامل اخرى خارجية كالأزمات النفطية والعقوبات الغربية.

جدول رقم (2) الناتج المحلي الحقيقي في إيران للسنوات (2007-2017)

ت	السنة	نسبة التغيير %
1	2008	4,7
2	2009	6,2
3	2010	6,4
4	2011	0,6
5	2012	3,9
6	2013	5,9
7	2014	3
8	2015	1,9-
9	2016	1,8-
10	2017	1,8-

Sources: IMF, world Economic and Financial surveys, Regional Economic outlook, Hopes, risks, April,2017, p154.

كما ان معدلات التضخم تعد هي الاخرى احدى التأثيرات التي طالت العقوبات النفطية، فقد تصاعدت معدلات التضخم لتصل عام 2017 الى (18,0%) وبالتالي ادى ذلك الى اتساع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي وارتفاع مستمر لأسعار السلع والخدمات بسبب اجراءات الحكومة الايرانية بتطبيق سياسات اقتصادية هدفها زيادة النفقات الحكومية السنوية لتغطي التزاماتها الاقتصادية واستمرار الانفاق لمواصلة العمل في برنامجها النووي مما ادى الى فرض عقوبات اقتصادية دولية من جهة اخرى. والجدول رقم (3) يوضح نسب تضخم الاسعار في إيران للسنوات (2008-2017)

جدول رقم (3) التضخم النقدي في إيران للسنوات (2008-2017)

ت	السنة	نسبة التغيير %
1	2008	10,4
2	2009	11,9
3	2010	18,4
4	2011	25,4
5	2012	10,8
6	2013	12,4
7	2014	21,5
8	2015	30,6
9	2016	17,0
10	2017	18,0

Sources: IMF, world Economic and Financial surveys, Regional Economic outlook, Hopes, risks, April,2017, p154.

وتعكس الاحصائيات ارتفاع الاسعار بسبب العقوبات المفروضة على البنك المركزي الايراني والمصارف التجارية والشركات الايرانية بسبب الشكوك التي تحوم حول اهداف برنامجها النووي بالإضافة الى قطع العلاقات التجارية بين ايران ودولة الامارات العربية المتحدة واصدار وزير الصناعة والمناجم الايراني قرار يقضي بحضر اشكال التبادل التجاري مع دولة الامارات عام 2011.كما ان ارتفاع حجم السيولة الدولية في سوق العملة والذهب وارتفاع معدل الطلب على هاتين السلعتين كملاذ امن لمدخرات المواطنين بعد ان خفضت

نسبة الفائدة على الودائع بنسبة (12%) وهي اقل بكثير من واقع الاسعار في الاسواق بينما كان معدل التضخم يفوق نسبة(20%)(علي،2007:ص120).

ونلاحظ تأثير جميع تلك المؤشرات على نسبة البطالة ايضا، بالرغم من قيام الحكومة الايرانية بالعديد من المشاريع الاقتصادية في البلاد ، الا ان نسبة البطالة ازدادت بشكل ملحوظ حيث تراوحت معدلات البطالة خلال السنوات(2014-2017) حوالي (10,60%) و(11,67%) و(16,7%) على التوالي وضعف القطاع الزراعي الذي يعاني من نقص التمويل وشحة المواد الاولية ومشاكل المعدات الزراعية كل ذلك ساهم في تحقيق معدلات مرتفعة في البطالة، في حين نجد ان تعداد قوة العمل بلغت (25,7) مليون نسمة موزعة منها في قطاع الزراعة ما نسبته (25%)، و(30%) في قطاع الصناعة ، في حين يبلغ قطاع الخدمات نسبة (45%) من القوة العاملة في ايران (الميالي،2018:ص20).

لذلك فان هناك صعوبات في الصمود امام هذه التأثيرات فالمعطيات المتاحة تشير الى ان إيران مع بقاء الحال على ما هو عليه فأنه بالإمكان تحمل المخاطر الناجمة عن العقوبات الدولية في الزمن القصير ولكنها تضعف في حال استمرار العقوبات لفترة ممتدة من الزمن. ورغم تمتع إيران بميزان مدفوعات في حالة فائض الا انه يمكن ان يتحول الى عجز إذا استمر تأثير العقوبات الدولية السالب على ايرادات إيران من النقد الاجنبي، كما يتضح تأثير العقوبات الدولية في تحمل الاقتصاد الايراني لخسارة تبلغ (32 مليار دولار) نتجت بسبب النقص في الصادرات النفطية من (2,5%) مليون برميل يوميا الى (6,6%) من حجم الناتج الاجمالي الذي بلغ ما يقارب (480مليار دولار) عام 2017 وإذا استمرت هذه الخسائر فأن ذلك سيجعل الاقتصاد الايراني في حالة ركود (فريجة،2019: ص30).

وإذا ما ارادت إيران احداث تحديات لمواجهة العقوبات فعليها ان تبيع نفطها الخام بتقديم تنازلات في السعر تتراوح بين (10-15%) والعمل بنظام المقايضة الذي يفضي بقبول اثمان عينية بدلا من النقود مقابل النفط الذي تقوم ببيعه في السوق العالمي. كما لها ان تلجأ الى سوق النفط العالمي لبيع نفطها بطريق غير مباشر من خلال الوسطاء افرادا وشركات فذلك من الممكن ان يقلل من نجاعة التأقلم مع اثارها ليس فقط على الاقتصاد الايراني فحسب انما على سوق النفط العالمي ايضا لان العقوبات الدولية لا تؤثر على الاقتصاد فحسب وانما ايضا يشمل الاقتصاد العالمي لان حضر استيراد النفط من ايران سيعرض سوق النفط العالمي نفسه الى حالة عدم الاستقرار مستقبلا بسبب حدوث نقص في العرض العالمي من النفط مما ينعكس على ارتفاع الاسعار(غربي،2019:ص38)، وكون ايران ثالث اكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط على المستوى العالمي بعد السعودية وروسيا ، وانها ثاني اكبر دولة على مستوى منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط الاوبك ، مما يجعل الاقتصاد العالمي في حالة ركود في حال انخفاض الطلب على النفط الا ان ذلك لا يستمر بسبب استعداد السعودية وليبيا الى حد ما لسد العجز في سوق النفط العالمي والاهم من ذلك انه في حالة التعويض عن النقص من النفط الايراني فان عرض النفط العالمي في هذه الحالة قد تقترب من طاقتها القصوى وبالتالي فأن اي تغير في الزيادة في جانب الطلب والنقص في جانب العرض يمكن ان يؤدي الى ارتفاعات مفاجئة في الاسعار العالمية وبالتالي تعرض السوق العالمي الى حالة عدم الاستقرار(اسدي،2010:ص60).

من جانب اخر فقد كانت الصين تستورد ما يقارب(22%) من صادرات النفط الايراني ولو انها قامت بتخفيض جزء من مشترياتها من النفط الايراني تماشيا مع العقوبات الامريكية على ايران الا ان الصين من المرجح ان تقرر في لحظة ما للعودة الى استيراد النفط من ايران بنفس المستوى السابق للعقوبات اذا رأت من مصالحها الاقتصادية ما يتطلب ذلك دون ان تخشى ردود الفعل العكسية من جانب الولايات المتحدة او من الاتحاد الاوروبي لان الصين مشتري رئيس في ادوات الدين الامريكي وتلعب دورا فاعلا في تخفيف الازمات التي تمر بها منطقة اليورو، كما ان الصين عضو في مجموعة(1+5G) التي تجري مفاوضات مع ايران بشأن برنامجها النووي بالإضافة الى ان الصين مستورد رئيس للنفط الايراني وبالتالي من الممكن ان يكون لها تأثير عليها (فاضل،2019:ص169).

كما استهدفت العقوبات حرمان ايران من التكنولوجيا الحديثة ومنع الشركات من الاستثمار في الصناعات النفطية والبتروكيمياوية الايرانية ، والتضييق على حركة الشركات الايرانية ، واغلاق الاسواق اما البضائع الايرانية ،وهذا يعني ان العقوبات الاقتصادية ذات تأثيرات وخيمة ضربت الاقتصاد الايراني لان الاتحاد الاوروبي يعد الشريك التجاري الاساسي لإيران ، حيث بلغ معدل التبادل بينهما 25 مليار دولار عام 2006 ، اما ايطاليا فهي من اكبر الشركاء التجاريين لإيران في اوروبا والعالم ، حيث بلغ معدل التبادل بينهما 6 مليارات دولار عام 2006 ، كما ان رفض البنوك الاوروبية والمؤسسات المالية الدولية ، التعاون مع ايران بسبب العقوبات ادت الى اضرار في الاستثمارات في مشاريع الغاز والبترول (خلف،2015:ص221).

وفي مجال القطاع الزراعي فتمتلك ايران اراضي زراعية مساحتها اكثر من 20 مليون هكتار اي ما يعادل 48 مليون فدان , وهي مساحة تتيح لها امكانية تحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستراتيجية الغذائية , وتستورد الحبوب مثل الذرة والارز والقمح والشعير , واهم الدول التي تستورد منها هي الامارات والبرازيل وسويسرا واوكرانيا وتايلاند , بينما تصدر الزبيب والفستق والزعفران والتوابل , وتتوجه بصادراتها الى الامارات والعراق والمانيا وروسيا واسبانيا وغيرها من الدول , الى ان القطاع الزراعي تأثر هو الاخر بالعقوبات الاقتصادية وسجل انخفاضاً واضحاً في الناتج المحلي الاجمالي للبلد مما أثر وبشكل مباشر في تراجع مستويات معيشة السكان , وبالتالي تراجع القوة الشرائية لأكثر فئات المجتمع خاصةً الفئات الفقيرة مما ولد الفقر وبالتالي البطالة التي تعد احد الاسباب الرئيسة للفقر (النداوي،2013:ص116)، مما يؤدي الى انعدام الامن

الاجتماعي الناجم عن نمو الجرائم , وسبب انخفاض القوة الشرائية ارتفاع سعر العملة المحلية مما يعني ضعف العملة الوطنية الذي شكل خطراً كبيراً في حدوث الاضطرابات والفوضى الداخلية .

وتعد العقوبات المالية اول نوع من العقوبات الاقتصادية التي تم توقيعها ضد ايران ، اما في مجال القطاع النفطي فقد تعرضت ايران الى عقوبات اقتصادية تمثلت في تقليص المبادلات وبالأخص النفط الذي يعد سلعة استراتيجية لاقتصاد ايران ، حيث شكل النفط والغاز حوال 80% من الصادرات الايرانية ، وتعد ايران في هذا المجال ثالث اكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط على المستوى العالمي بعد السعودية وروسيا ، وثاني دولة في احتياطي الغاز ، لذلك تم استهداف النفط الايراني بالمقاطعة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ، حيث تم حظر شراء ونقل النفط الخام والغاز الطبيعي من ايران الى الاتحاد الاوروبي عام 2012 ، والتي تمثل ثاني اكبر سوق للنفط الايراني بعد الصين. مما كبد الاقتصاد الايراني خسائر فادحة فانخفض نتيجة لذلك سعر صرف التومان الايراني الى مستوى قياسي امام الدولار في اكتوبر 2012 ، وفقد 50% من قيمته ،كما اكدت العقوبات الامريكية على ايران عام 2019 بمنع تصدير النفط الايراني بالكامل وهو التهديد الذي قابلته ايران بتهديد مماثل وهو اغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي الناقل لإمدادات النفط الدولية حيث يمر عبره نحو 80% من نفط العالم ، ونشر مركز الاحصاء الايراني في يناير 2022 تقريراً مفصلاً عن ان معدلات التضخم والبطالة مستمران نتيجة قطع العلاقات التجارية الايرانية مع العالم الخارجي وقطع الاغذية والمشروبات ، وارتفاع تكاليف قطاع الاسكان بالتوازي مع انتشار جائحة كورونا ، كما ان المقاطعة الاقتصادية ضد ايران قادته الى بيع نفطها الخام بأسعار اقل من السعر العالمي ، وعملت بنظام المقايضة ، بقبول اثمان عينية بدلا من النقود مقابل النفط الذي تبيعه في السوق العالمي ، كما لجأت ايران الى بيع نفطها بطريقة غير مباشرة بالاستعانة بالوسطاء ، كما ان فرض الحصار الاقتصادي على ايران منعت الشركات الامريكية من الاستثمار في قطاع النفط والغاز الايراني والتجارة معها(كروي،2021:ص77).

وسبب ضعف البنية التحتية اللازمة لتأمين الصادرات النفطية في سياق التغيرات الهيكلية في سوق الطاقة العالمي وخروج إيران من سوق النفط العالمية وفقدان دورها في النشاطات الاقتصادية العالمية ادى ذلك الى عمليات تهريب النفط الى الصين، من جانب اخر فأن قدرة الولايات المتحدة الامريكية على تأمين احتياجاتها من النفط الصخري بتقنية التكسير الهيدروليكي والحفر الافقي الحديثة ادى الى فقدان ثقة المستثمرين على المدى الطويل (حسن،2015: ص232).

الى جانب ذلك فقد تكررت العقوبات التي لها علاقة بتجارة إيران في مواد وتكنولوجيا لها علاقة بالنشاط النووي. فادركت ايران ان العقوبات الاقتصادية مؤثرة بقدر تأثير الضربة العسكرية, فأثرت على منظومة العلوم والتكنولوجيا الايرانية متضمنا غياب الاستثمار الاجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا, وتحويل ايران الى بيئة طاردة للعلماء , مما اثر بشكل سلبي على مجمل الاقتصاد الإيراني، لاسيما ان التكنولوجيا هي احدى الوسائل المهمة والاداة الاساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فقد قيدت العقوبات حصول ايران على التكنولوجيا والمعرفة التقنية بعد انسحاب الشركات العالمية من مشاريعها في ايران عام 2018، واضطرت ايران الى الاعتماد على الشركات المحلية , فقد تأثرت شركة ايران ـ خودو وهي اكبر منتج للسيارات في ايران من العقوبات بسبب اعتمادها على استيراد قطع الغيار من شركة بيجو الفرنسية , كما تأثر الاسطول الجوي الايراني لاعتماده على توريد قطع غيار من الشركات الامريكية مما اثرت وبشكل مباشر في اعاقة التقدم التكنولوجي الذي يدخل في صناعة المفاعلات وتوليد الكهرباء وانشاء السدود والصناعات الكيمياوية , كما تأثرت صناعات الادوية وتوقفت الشركات الدولية عن التعاون مع ايران , ولم تستطع المؤسسات المالية البنكية الحصول على ائتمانيات بنكية لحساب الصناعات الدوائية في البلاد (فرحات،http://al-ain.comlarticle/iran-oil)، وكشفت صحيفة (قانون الايرانية) عن عجز وخفض كبير في الادوية حيث وصل عدد الادوية الغير متوافرة في ايران الى 800 دواء، بسبب الديون المترتبة على صناعة الادوية والمعدات الطبية والتي بلغت (7) تريليونات تومان , وتم رفع التأمينات عن العقاقير المستوردة مما زاد العبء في تحمل تكاليف اسعار الادوية مما كان سبباً في تصاعد معدل الاستياء العام في ايران (ابوشعير،http://www.news/Aljazeera.net).

وتمثل صناعة السيارات والحديد والصلب والصناعات الالكترونية في ايران اكبر قطاع غير نفطي، وتعد من اكبر مصنعي السيارات في العالم والشرق الاوسط لعام 2017،اذ تم انتاج مليون ونصف المليون سيارة سنوياً(زاده هروى,2017:ص413)، حيث يعمل فيه نصف مليون عامل , وتتألف من الشركات الكبرى مجموعة(باهمان، وايران ـ خودو، وسايبا) , باعتبارها اكبر القطاعات الصناعية في ايران حيث يشكل اكثر من 10% من اجمالي الناتج المحلي, لكنها تراجعت بعد فرض وتشديد العقوبات الاقتصادية عليها عام 2018 , وتراجع الانتاج الى 700 ألف سيارة سنويا بينما كانت 1,6 مليون سيارة قبل فرض العقوبات مما ادى الى انخفاض نسبة الايرادات مما يعني ان انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي اثر بشكل كبير على اقتصاد ايران(غالي،http://www.ahram.org.eg).

مما سبق يتضح تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على مجمل الاقتصاد الايراني وخاصة قطاع النفط، الا ان ذلك لم يردع إيران عن برنامجها النووي كما تجاهلت التأثيرات رغم ان الاقتصاد الايراني يعاني من ركود كبير.

الخاتمة:

ختاما لما تم ذكره في ثنايا البحث نجد انه كلما زاد تأثير العقوبات الاقتصادية المفروضة على ايران من قبل الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي بسبب الخلافات بشأن برنامجها النووي الايراني فقد انعكس ذلك سلبا على القطاع النفطي الايراني الذي يشكل عصب الحياة في

ايران وبما ان ايران هي احدى دول الخليج وان ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي موجود في منطقة الخليج فهي تمثل لاعب اقليمي ودولي مهم في منظمة الدول المنتجة للنفط اوبك، لذلك فان اي تأثير على منتج النفط سيشكل خطرا على مجمل الاقتصاد الايراني والعالمي

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات يمكن تحديدها كالاتي:

1. تعد العقوبات الاقتصادية الدولية احدى ادوات السياسات الخارجية للدول الكبرى تستخدمها بدلا من اللجوء الى الحرب والعنف والحملات العسكرية وغير مضمونة العواقب.
2. كان الهدف من العقوبات الاقتصادية الدولية التي تم فرضها على إيران هو الحد من الاستمرار في تخصيب اليورانيوم في برنامجها النووي لكونه يعد عملا مخالفا لأحكام القانون الدولي بغية الحفاظ على السلم والامن الدوليين.
3. اثرت العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران من قبل الامم المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي على الناتج المحلي الاجمالي والحقيقي والنمو الاقتصادي وارتفاع نسبة التضخم والبطالة.
4. يعد النفط موردا رئيسا في الاقتصاد الايراني منذ الثورة الايرانية ولحد الان، مما جعل الاقتصاد الايراني عرضة للاختلالات الهيكلية على الصعيد الداخلي والاقتصاد العالمي في ظل العقوبات الدولية الاقتصادية.
5. يرتبط اقتصاد إيران وموازنته بالعائدات النفطية التي تحققها من صادراتها لتغطية النفقات، مما يعني تعرض اقتصاده الريعي لأزمات متكررة في حال انخفاض اسعار النفط العالمية وإذا عجزت العائدات النفطية عن تغطية المدفوعات الخارجية ستنخفض قيمة العملة المحلية مما يؤدي الى تضخم التكاليف الذي يحدث نتيجة تراجع العرض الكلي ومما يزيد الامر سوءا قيام البنك المركزي بطبع الاوراق النقدية لتمويل النفقات الحكومية وتسديد الديون.
6. اكدت العقوبات الامريكية على إيران منع تصدير النفط الايراني بالكامل وهو التهديد الذي قابلته إيران بتهديد مماثل وهو اغلاق مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يعد شريانا رئيسا لنقل امدادات النفط الدولية حيث يمر عبره نحو 80% من النفط العراقي والسعودي والاماراتي والكويتي الى دول معتمدة على مصادر الطاقة مثل اليابان والصين والهند وسنغافورة وكوريا الجنوبية.
7. عدم جدوى العقوبات الاقتصادية الدولية كحلول للضغط على إيران او اجبارها للتراجع عن مواقفها، ولم تثني إيران عن سياستها وبرامجها النووية فقد انتهجت ما يسمى اقتصاد المقاومة القائم على التهريب.

التوصيات

توصل البحث الى توصيات يمكن اجمالها كالاتي:

1. على إيران تبني خطوات مدروسة، تأخذ بنظر الاعتبار الوضع القائم الذي اصبحت عليه، والاستفادة من اخطاء الماضي لتجنب تكرار العقوبات الدولية، والاستفادة من هفوات سياساتها لتساعدها على تخطي العديد من المشكلات الاقتصادية.
2. توجيه العقوبات الدولية الاقتصادية بحيث لا تستهدف الشعوب وانما الانظمة او المسؤولين عن المخالفة، وتطوير ما يسمى العقوبات الذكية التي تستهدف القادة السياسيين والعسكريين تحديداً وتجنب غيرهم من المدنيين مع استبعاد حظر المواد الغذائية والادوية والمواد الخام، لان العقوبات الشاملة تتداخل مع الاثر الاقتصادي الاجتماعي حيث تستهدف العقوبات الاقتصادية الحاق خلل بنيوي في توازن الإطار الكلي لاقتصاد الدولة المستهدفة بالعقوبات من خلال العجز في الموازنة العامة والتبادل التجاري وسعر الصرف والاحتياطي والاجنبي.
3. ان من مصلحة إيران تغيير مسارها بما يضمن عدم تحول برنامجهم النووي الى السلاح النووي وهذا لن يتم الا من خلال الاستمرار ببذل الجهود الدبلوماسية وتوسيع برنامج التفاوض مع إيران الى امور أكثر اهمية من مسألة تخصيب اليورانيوم كالأمن الاقليمي وحقوق الانسان وتوسيع جدول الاعمال معها.
4. على إيران احترام الالتزامات الدولية بحيث تكون قراراتها مطابقة للقانون الدولي حتى لا تحرم من الامتيازات التجارية والمالية في إطار العلاقات الاقتصادية للدولة لان الاقتصاد هو المحور الاساس للنشاطات مما سينعكس ايجابا على كافة الاصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية.
5. ان التنويع الاقتصادي له دور مهم في معالجة المشكلات والازمات التي قد تتعرض لها دولة ما، لذلك لابد لإيران الانتقال من الاقتصاد الريعي الى التنويع الاقتصادي، وفتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة وقدرة اعلى على توفير فرص أكثر انتاجية للاقتصاد الايراني وكسب حصص سوقية جديدة واضافة عمليات انتاجية غير مألوفة الى عملياتها الحالية لتفادي مخاطر الاقتصاد الاحادي الجانب القائم على الاعتماد على الموارد الطبيعية بشكل تام.
6. التوجه نحو اصلاح سياسي واقتصادي يمتد ليشمل الجوانب الامنية والاجتماعية في إطار عملية متكاملة وواضحة، لان إيران واجهت تحديات امنية وسياسية بالإضافة الى التدخل في شؤونها الداخلية.
7. تبني اسلوب التفاوض والدبلوماسية، واحترام الراي الاخر، لأنها أفضل الوسائل لحل المشكلات والاثار الاقتصادية.

توافر البيانات:
تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:
يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:
لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:
لا احد.

References:

1. Al-Daraji, Ibrahim, Jarimat Al-Adwan wa Madha Al-Mas'ouliah Al-Qanouniyah Ad-Dawliyah Anha, Manshurat Al-Halabi, Beirut, 2002.
2. Ghali, Ibrahim, Al-Idarah Al-Iraniyah Li Azmat Al-Milaf An-Nawawi, Ahram Center for Political and Strategic Studies, Al-Ahram Foundation, accessed on 22/3/2024, http://www.ahram.org.eg.
3. Al-Anbari, Ahmed, Al-Ru'yah Al-Isra'iliyah Lil Barnamej An-Nawawi Al-Irani Fi Zil At-Taqarub Al-Irani Al-Amriki, Majallat Al-Ulum As-Siyasiyah, Issue 50, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 2015.
4. Al-Miyali, Ahmed, Al-Aqoobat Al-Amrikiyah Ala Iran Ru'yah Fi Fahm Ash-Sharakaat wa At-Tawazun Al-Iqlimi, Hiwar Al-Fikr, Issue 45, Baghdad, 2018.
5. Al-Kinani, Ahmed, Mustaqbal Mintaqat Ash-Sharq Al-Awsat Fi Zil Al-Aqoobat Al-Amrikiyah Ala Iran wa Tada'iatuha As-Siyasiyah, Hiwar Al-Fikr, Issue 45, Baghdad, 2018.
6. Fadhil, Ikhlas, Ta'thir Al-Aqoobat Al-Gharbiyah wal Urobiyah Ala Al-Iqtisad An-Nafti Al-Irani Ba'd 2006, Majallat Dirasat Siyasiyah wa Istratigiyah, Issue 39, Bayt Al-Hikmah, Baghdad, 2019.
7. Al-Janabi, Basim, Majlis Al-Amn wal Harb Ala Al-Iraq, 1st Edition, Dar Zahran, Amman, 2006.
8. Asadi, Jashmid, Al-Aqoobat Ad-Dawliyah wa Atharuha Ala Al-Iqtisad wal Mujtama' Al-Irani, Majallat Ad-Diblomasiyah Ad-Dawliyah, Issue 24, Cairo, 2010.
9. Ad-Din, Jamal, Al-Aqoobat Al-Iqtisadiyah Lil Umam Al-Muttahidah, Dar Al-Jami'ah Al-Jadidah, Alexandria, 2009.
10. Khalaf, Hussein, Al-Istratigiyah Al-Amrikiyah Fi Idarat As-Sira' Bayn Al-Quwah As-Salbiyah wal Quwah An-Na'imah, Majallat Al-Ulum As-Siyasiyah, Issue 49, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 2015.
11. Al-Nadawi, Khudair, At-Tatawur Al-Iqtisadi Fi Iran (2012-2013), At-Taqrir Al-Iqtisadi Al-Khaleejy, Gulf Studies Center, Sharjah, 2013.
12. Boubaker, Khalaf, Al-Aqoobat Ad-Dawliyah Fi Al-Qanoun Ad-Dawli Al-Mu'asir, University Publications Office, Algeria, 2008.
13. Mousa, Khalil & Al-Sagheer, Al-Badr, Qamus Arabi Arabi, 1st Edition, Dar Al-Balad for Printing, Algeria, 2016.
14. Youssef, Khawla, Al-Aqoobat Al-Iqtisadiyah Ad-Dawliyah Al-Mutakhadhah Min Qibal Majlis Al-Amn wa In'ikasa Tanfidhuha Ala Huquq Al-Insan, 1st Edition, Manshurat Al-Halabi, Beirut, 2013.
15. Mutlaq, Donya, Al-Mashrou' An-Nawawi Al-Irani Bayn Al-Ihtiwa As-Siyasi wa At-Tahdid Al-Askari Al-Isra'ili, Majallat Markaz Ad-Dirasat Al-Filastiniyah, Issue 11, University of Baghdad, 2010.
16. Nazim, Salman, Mustaqbal Ad-Dawr Al-Irani, Majallat Al-Mustaqbal Al-Arabi, Issue 258, Arab Unity Studies Center, Beirut, 2000.
17. Shaaban, Abdul Hussein, Al-Aqoobat Al-Iqtisadiyah wa Huquq Al-Insan, Majallat Al-Mustaqbal Al-Arabi, Issue 251, Arab Unity Studies Center, Beirut, 2000.
18. Farijah, Abdurrahman & Ramli, Fahim, Al-Khasa'is Al-Iqtisadiyah Li Iran: Al-Iqtisad Al-Irani, Al-Aqoobat Al-Kharijiyah wal Muqawamah Ad-Dakhiliyah, Majallat Madarat Iraniyah, Issue 5, Vol. 2, Arab Democratic Center, Berlin, 2019.
19. Bishara, Azmi, Al-Aqoobat Al-Iqtisadiyah Al-Gharbiyah Didd Iran Atharuha wa

31. Katzman, Kenneth, Al-Aqoobat Al-Amrikiyah Didd Iran, Baheth Center for Palestinian Studies, Beirut, 2013.
32. Hussein, Muthanna, Al- ‘Alaqat Al-Iraniyah Al-Amrikiyah Ba’d Al-Ittifaq An-Nawawi, Majallat Al-Ulum As-Siyasiyah, Issue 56, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 2018.
33. Zadeh Haravi, Mohammad, Nadhrah Ala Al-Iqtisad As-Siyasi Fi Iran, Tehran, 2017.
34. Al-Samhouri, Mohammad, Hal Tu’addi Al-Aqoobat Al-Urobiyah wal Amrikiyah Al-Akhirah Ila Tura’j Iran an Barnamejiha An-Nawawi, Unit of Economic and Social Studies, Issue 28, Regional Center for Strategic Studies, 2012.
35. Al-Majzoub, Mohammad, At-Tanzeem Ad-Duwali, Manshurat Al-Halabi, Beirut, 2006.
36. Ali, Maghawri, Al-Iqtisad Al-Irani Bayn Al-Aqoobat Ad-Dawliyah wa Ihtimalat Al-Harb, Majallat As-Siyasah Ad-Duwaliyah, Issue 168, Cairo, 2007.
37. Farhat, Mohammad, Intaj Iran An-Nafti Dun Milyouni Baramil Lil Shahr Ath-Thalith, Al-Ain News, accessed on 23/3/2024, http://al-ain.com/article/iran-oil.
38. Hamid, Mohammad, Al-‘Alaqat Al-Iraniyah Al-Amrikiyah: Tawafuq Am Taqatu’, Al-Arabi Publishing and Distribution, Cairo, 2016.
39. Abbas, Mohammad, Al-Khilaf Al-Amriki Al-Irani wa Tada’iyatuhu Ala Al-Iraq Ba’d 2003, Majallat Al-Ulum As-Siyasiyah, Issue 62, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 2021.
40. Al-Ammar, Mun’em, Iran wa Qabiliyat At-Takween Min Jadeed, Silsilat Dirasat Istratigiyah, Issue 17, International Studies Center, University of Baghdad, 2001.
41. Gharbi, Hiba, Tajalliyat Al-Aqoobat Al-Mafroudhah Ala Iran, Majallat Madarat Iraniyah, Issue 5, Vol. 2, Arab Democratic Center, Berlin, 2019.
42. Siwan, Haitham, At-Tada’iyat Al-Iqtisadiyah Al-Muhtamalah Lil Ittifaq An-Nawawi Al-Irani, Majallat Qadhaya Siyasiyah, Issue 41, Faculty of Political Sciences, University of Al-Nahrain, 2015.
Aba’duha, Arab Center for Research, Qatar, 2012.
20. Suleiman, Issam, Al-Huquq As-Siyasiyah wal Iqtisadiyah wal Ijtima’iyah Min Mandhour Dustouri, Vol. 4, Lebanon, 2009.
21. Zahra, Atta, Al-Ittifaq An-Nawawi Bayn Iran wa Ishkaliyyat Al-Waqi’ wa Ihtimalat Al-Mustaqbal, Beirut, 2015.
22. Harb, Ali, Nazariyat Al-Jaza’ Ad-Dawli Al-Mu’asir: Nizam Al-Aqoobat Ad-Dawliyah Didd Ad-Duwal wal Afrad, 1st Edition, Manshurat Al-Halabi, Beirut, 2013.
23. Yaseen, Ammar, Ishkaliyyat Al-Intishar An-Nawawi wa Atharuha Ala Ma’adlat At-Tawazun Al-Istratiji Fi Iqlim Ash-Sharq Al-Awsat Ba’d Ahdath 11 Aylul 2001, Majallat Al-Ulum As-Siyasiyah, Issue 55, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 2018.
24. Ali, Omran, Hassan, Idris, Siyasat Ad-Daght Al-Amriki wa Aqoobatiha Fi Taghyir Suluk Iran, Majallat Al-Ulum As-Siyasiyah, Issue 63, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 2022.
25. Al-Mousawi, Omar, Al-Ittifaq An-Nawawi Bayn Iran wa Duwal 5+1, Berlin, 2018.
26. Hassan, Omar, Al-Majalat Al-Hayawiyah Ash-Sharq Awsatiyah Fi Al-Istratigiyah Al-Iraniyah, Arab Science House, Beirut, 2015.
27. Rabah, Ghassan, Sharh Qanoun Al-Aqoobat Al-Iqtisadiyah, Manshurat Al-Halabi Al-Huquqiyah, Beirut, 2005.
28. Hussein, Furat, Al-Iraq wa As-Sira’ Al-Amriki Al-Irani: At-Ta’thir wat-Ta’aththur, Majallat Al-Ulum As-Siyasiyah, Issue 64, Faculty of Political Sciences, University of Baghdad, 2022.
29. Abu Sha’eer, Farah, Al-Aqoobat wa Ta’thiruha Ala A’tab wa Ta’sisat Iran 2013, Al-Jazeera website, accessed on 2/3/2024, http://www.news/Aljazeera.net.
30. Karawi, Karima, Su’oud Al-Jeopolitik Ash-Shi’i Fi As-Siyasah Al-Iqlimiyah Li Iran wa In’ikasuha Ala Duwal Al-Jiwar, Majallat Abhath Qanuniyah wa Siyasiyah, Issue 1, Vol. 6, Algeria, 2021.